

# الشركة التونسية للكهرباء والغاز- مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED) - الكابل البحري

الموقع: تونس

رقم المشروع: ٥٤٣٨٩

قطاع الأعمال: الطاقة

نوع الإشعار: حكومي

فئة التصنيف البيئي: A

تاريخ الموافقة: ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣

الحالة الراهنة للمشروع: تمت مراجعة فكرة المشروع

الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع باللغة الإنجليزية: ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣

## وصف المشروع

توفير قرض سيادي ممتاز مضمون يصل إلى ٤٥ مليون يورو للشركة التونسية للكهرباء والغاز ("STEG" أو "الشركة") لتمويل كابل بحري لنقل الكهرباء عالي الجهد بطول ٢٠٠ كيلومتر لربط تونس بإيطاليا. يتضمن المشروع محطات التحويل والبنية التحتية ذات الصلة في البلدين بتمويل من مقرضين آخرين ("المشروع" أو "ELMED").

تدير الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومشغل نظام النقل الإيطالي Terna S.p.A (TSO) ويمتلكا مشروع ELMED بشكل مشترك. ويساهم مرفق الترابط الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي (CEF) في المشروع بمنحة قدرها ٣٠٧,٦ مليون يورو. كما يمول بنك الاستثمار الأوروبي وبنك الائتمان لإعادة التنمية (KfW) الألماني والبنك الدولي مشروع ELMED بشكل مشترك.

## أهداف المشروع

يعمل المشروع ELMED على تحسين التكامل والقدرة على الصمود والاستقرار لأنظمة الكهرباء في تونس وإيطاليا وبين شمال أفريقيا وأوروبا في المستقبل. ويساهم المشروع في استقرار الشبكة وتحقيق التحسين المطلوب لتكامل أفضل للطاقة المتجددة وتنفيذ استراتيجية المناخ في السوقين اللذين لديهما أهداف طموحة للطاقة المتجددة.

## أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقع: ٨٥

يساهم المشروع في سمي التحول "قادر على الصمود" و "أخضر".

أدرجت المفوضية الأوروبية المشروع ضمن قائمة المشاريع ذات الاهتمام المشترك لعام ٢٠١٧ نظراً لأهميته الاستراتيجية لأمن الطاقة واستدامتها في البلدين ولإنشاء شبكة كهرباء متوسطة تربط شمال أفريقيا بأوروبا، مع عرض التكامل الكامل للسوق. يتضمن المشروع حزمة حوار سياسات شاملة تهدف إلى تحقيق التغيير الهيكلي والمساهمة في تحول الطاقة في تونس.

والمشروع يتماشى مع نهج البنك للتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

## بيانات العميل

الشركة التونسية للكهرباء والغاز

شركة وطنية متكاملة رأسياً للكهرباء والغاز مملوكة للدولة بنسبة ١٠٠٪، وتخضع لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة. تأسست سنة ١٩٦٢ (مرسوم بقانون عدد ٦٢-٨ بتاريخ ٣ أبريل/نيسان ١٩٦٢)، عندما قررت الحكومة التونسية تأميم توليد ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الكهرباء والغاز، وإسناد هذه الأنشطة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

## ملخص التمويل المقدم من البنك

٤٥ مليون يورو

تقديم قرض مضمون سيادي يصل إلى ٤٥ مليون يورو لشركة STEG إلى جانب القروض السيادية من بنك الاستثمار الأوروبي وبنك إعادة التنمية الألماني والبنك الدولي، ومنحة من مرفق الترابط الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي (CEF).

## تكلفة المشروع الإجمالية

٢١١ مليون يورو

## عنصر الإضافة

يُستمد عنصر الإضافة من هيكل التمويل والأدوات المقدمة. يُقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلًا غير متوفر في السوق من مصادر تجارية بشروط وأحكام معقولة لمثل هذا المشروع العام الاستراتيجي.

## الملخص البيئي والاجتماعي

صُنِف المشروع من الفئة (A) (وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩). حددت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهة أنه لم يكن هناك حاجة/إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي على المستوى الوطني سواء في إيطاليا أو تونس، وبالتالي لم يتم تفعيل أي إجراء/مراجعة للخبرة التنظيمية ذات الصلة من قبل الوزارات المتخصصة والإدارات الحكومية ذات الصلة. ومع ذلك، أكملت الشركة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على مكونات البنية التحتية للكابلات البحرية واليabase للمكون التونسي من المشروع، إلى جانب وثائق داعمة أخرى مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة إطارية لإدارة التنوع البيولوجي، إلخ. وقد حددت مراجعة الدراسة الحالية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي الفجوات القليلة مقابل متطلبات أداء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وحددت تحليل الفجوات المستقل لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الحالي مقابل متطلبات أداء البنك عدم كفاية التقييم للمخاطر والآثار على التنوع البيولوجي البحري والبري، والآثار على سبل العيش، والقيود على الوصول، وعدم كفاية تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم، والحاجة إلى إجراء تقييم الموائم الهامة، وتقييم المخاطر الملاحية وتقييم إضافي للأثر الاجتماعي والاقتصادي. ويجب معالجة سلامة المجتمع وأمنه وتوقعات التوظيف بشكل شامل من خلال تعزيز خطط الإدارة وإشراك أصحاب المصلحة. وتضمن تحليل الفجوات أيضاً مراجعة الوثائق التكميلية على الجانب الإيطالي للبنية التحتية للكابلات البحرية المستقبلية وزيارة موقع لمواقع اليabase في كلا البلدين. تُعالج جميع المخاطر التي تم تحديدها (أو التي سيتم تحديدها) من خلال خطط محددة تطلب خطة العمل البيئية والاجتماعية تنفيذها. ويُجري حالياً تنفيذ عدد من الدراسات التكميلية التي تم تحديدها من خلال تحليل الفجوات. على وجه الخصوص، أجرى تقييم الموائم الهامة (CHA) مراجعة للبيانات المتعلقة بموائل قاع البحر والمعلومات عبر المناطق المحمية/مناطق الطيور الرئيسية وغيرها من المناطق المعترف بها دولياً، وتضمن مراجعة مباشرة للميزات التي قد تؤدي إلى سمات التنوع البيولوجي ذات الأولوية (PBF) والموائم الهامة. ونظرًا لتنقل الأنواع وتوزيعها وكتافتها، تم تعريف مضيق صقلية بأكمله على أنه منطقة التقييم المناسبة بيئياً (EAAA). فقد حدد "تقييم الموائم الهامة" مضيق صقلية كمونل بحري هام، ونقاط الإنزال في إيطاليا وتونس كموائم ساحلية هامة. وبناءً على المبادئ الاحترازية، تم تحديد ٣٤ نوعاً قد تدعم تصنيف الموائم الهامة عبر معايير متعددة، بما في ذلك اليقين عالي المستوى للأنواع التي تشكل مونلاً هاماً واحتمال إيجاد موائم هامة بناءً على النطاقات وارتباطات الموائم والدعم أو الوظائف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ٥٤ نوعاً على أنها سمات تنوع بيولوجي ذات أولوية. يقع المشروع أيضاً داخل العديد من المناطق المحمية قانوناً أو لديه بعض الارتباط بها ومناطق أخرى ذات قيم عالية تنوع بيولوجي مرتفعة معترف بها. أكد "تقييم الموائم الهامة" أن المشروع المقترح يقع داخل منطقة ذات أهمية عالية للتنوع البيولوجي داخل البحر المتوسط ويجب أن يوضح المشروع بوضوح أنه تم

استيفاء مطلب الأداء رقم ٦ وأنه لا توجد خسارة صافية للتنوع البيولوجي ويتم تحقيق مكاسب صافية. يتم الانتهاء من تقييم التأثيرات المحتملة على الموائل الهامة بحلول منتصف نوفمبر، ويتم تحديد تدابير التخفيف المقترحة. ستُحدث خطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP) بنتائج الدراسات الجارية والمراحل المختلفة لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية العالية المتفق عليها كشرط للصرف. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تأسيس شركة المشروع لبناء و/أو تشغيل الكابل البحري، وبالتالي لا توجد معايير للمشروع. ويُنظم تنفيذ المشروع من خلال اتفاقية الحوكمة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة Terna (الراعية لتطوير البنية التحتية للمشروع في الأراضي الإيطالية). بينما جرى تقييم التأثيرات على الجانب الإيطالي من المشروع من قبل استشاري مستقل وإبلاغ الإجراءات والتوصيات المطلوبة إلى الراعي الإيطالي للمشروع، فإن البنك لديه التزام تعاقدى فقط مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز كمقترض. تحتوي خطة العمل البيئية والاجتماعية الحالية على إجراءات تهدف إلى تعزيز قدرة العمل على التنفيذ والامتثال للمتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛ وتطوير إجراءات تدقيق سلسلة الإمداد وإجراءات إدارة المقاولين وتنفيذها؛ وتطوير خطة إدارة البناء؛ وإجراء الدراسات الاستقصائية للتنوع البيولوجي الميداني قبل البناء ومطالبة المقاولين بوضع خطط لإدارة مخاطر التنقل؛ ووضع خطة عمل مفصلة لإعادة التوطين بناءً على إطار إعادة التوطين المحدث، وما إلى ذلك. وسيُراقب تنفيذ متطلبات البنك على أساس كل ٦ أشهر أثناء البناء وعلى أساس سنوي أثناء تشغيل المشروع. يُقدم البنك أيضاً الدعم لتنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية للتعامل لتحسين قدرته على إدارة تأثيرات ومخاطر محددة للمشروع.

## التعاون الفني وتمويل المنح

تم تقديم تعاون فني قبل التوقيع من قبل الصندوق الخاص للمساهمين التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتمويل تحليل الفجوات البيئية والاجتماعية لهذا المشروع والدراسات الاستقصائية التكميلية.

من المتوقع أيضاً الحصول على منحة تصل إلى ٥ ملايين يورو من منصة الاستثمار في الجوار (مرفق استثمار الجوار سابقاً) لدعم التنفيذ الشامل للمشروع، بالإضافة إلى حزمة حوار السياسات الشاملة المصممة لتحويل الطاقة في تونس.

## بيانات الاتصال بالعميل

روضة حوالى

rhaouala@steg.com.tn

+٢١٦ ٧١ ٣٤١ ٣٦٣

www.steg.com.tn

٣٨ شارع كمال أتاتورك، ١٠٨٠ تونس، الجمهورية التونسية

## آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣

## فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في [هذا الرابط](#).

## فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٣٣٨ ٧١٦٨ البريد الإلكتروني: [projectenquiries@ebrd.com](mailto:projectenquiries@ebrd.com)

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: [procurement@ebrd.com](mailto:procurement@ebrd.com)

## الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

## السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئيًا". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتطلعات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعمليات والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

## النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة الناقية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى [compliance@ebrd.com](mailto:compliance@ebrd.com) إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

## سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة [صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

## آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني [ipam@ebrd.com](mailto:ipam@ebrd.com) للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.